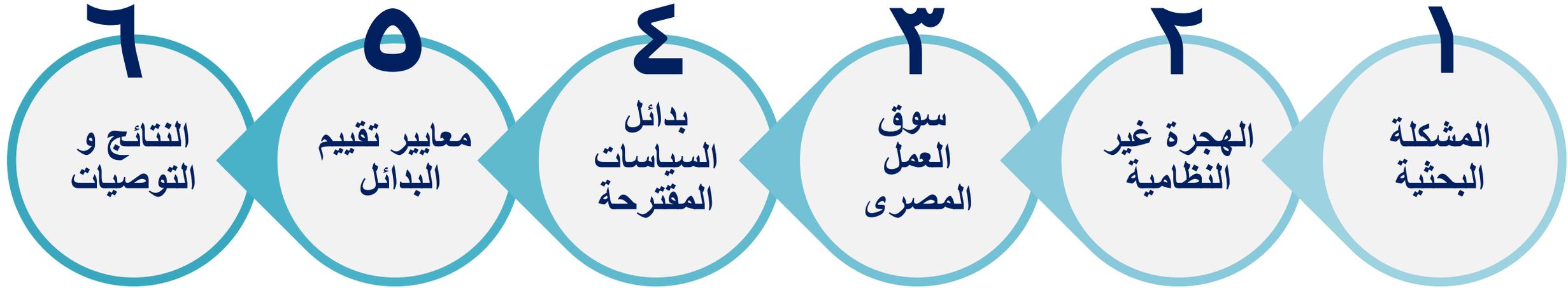


نحو تعزيز فرص العمل اللائق في مصر للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية

إعداد فريق عمل كلية الاقتصاد و العلوم السياسية - جامعة القاهرة

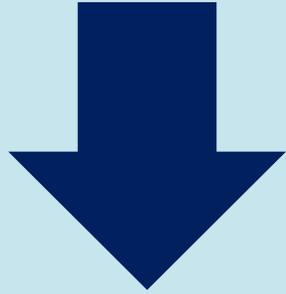
- حبيبة أحمد عادل أمين شتيوي
- منى محمد أحمد محمد السيد
- نادين علاء علي إبراهيم دسوقي
- ياسمين أحمد طه مندور

محتويات العرض



يعتبر البحث عن فرصة عمل مناسبة الهدف المحوري الذي يسعى إليه جميع المهاجرين النظاميين وغير النظاميين. وفي ظل عدم قدرة الاقتصاد على خلق طلب كافي لاستيعاب قوة العمل من ناحية، وانخفاض المهارات وجودة التعليم من ناحية أخرى، يلجأ العديد من الشباب إلى مسارات الهجرة غير النظامية بحثاً عن فرص عمل لائقة.

ومن هذا المنطلق، تتمثل المشكلة البحثية للورقة في دراسة



"كيفية تعزيز فرص العمل اللائق في مصر للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية"

محفزات الهجرة غير النظامية

٢

الهجرة غير
النظامية

عوامل تتعلق بسوق العمل المصري



عوامل تتعلق بأسواق العمل الخارجية (العربية
والأوروبية)



- تبني العديد من الدول العربية العديد من السياسات في الفترة الأخيرة تستهدف تقليص أعداد المهاجرين الوافدين إليها (مثال: السعودية والكويت)
- فرض الدول الأوروبية قيود شديدة على انتقالات العمالة غير الأوروبية إليها
- تتمثل في مجموعة من التحديات التي تؤثر على قدرة سوق العمل المصري على خلق فرص عمل لائقة. لذلك انتقلت الورقة إلى تقييم الشق الثاني من المشكلة البحثية وهو سوق العمل المصري

تم تقييم سوق العمل المصري باستخدام معايير العمل اللائق التي تبنتها منظمة العمل الدولية والتي تم التصديق عليها في المؤتمر الدولي الثامن عشر لإحصاءات العمل، وتتمثل في:

مدى ملائمة ساعات العمل 

ارتفاع المتوسط العام لساعات العمل عن المتوسط المنصوص عليه في قانون العمل المصري (53 ساعة أسبوعيا مقابل 48 ساعة أسبوعيا)

مدى كفاية الأجور 

على الرغم من تطبيق الحد الأدنى للأجور على القطاعين العام والخاص، إلا أن هناك انخفاض في الأجور الحقيقية وارتفاع نسبة الفقراء من العاملين بأجر (57% في 2018)

مدى توافر فرص عمل ملائمة 

ضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل (102 ألف فرصة عمل في 2019) تركز الوظائف المولدة في القطاعات غير الإنتاجية منخفضة الجودة

تم تقييم سوق العمل المصري باستخدام معايير العمل اللائق التي تبنتها منظمة العمل الدولية والتي تم التصديق عليها في المؤتمر الدولي الثامن عشر لإحصاءات العمل:

تحقيق الحوار المجتمعي



- ضعف الحوار المجتمعي وانخفاض ترتيب مصر في مؤشر حماية حقوق العمال نتيجة لـ:
- ضعف التمثيل النقابي للعمال
 - القيود المفروضة على تكوين النقابات المستقلة
 - تقييد الإضرابات العمالية

الحماية الاجتماعية



تواضع مؤشرات الحماية الاجتماعية (العمل بعقد قانوني + العاملين بشكل دائم + المشتركون في التأمينات الاجتماعية + المشتركون في التأمين الصحي) خاصة في ظل الانتشار الواسع للقطاع غير الرسمي

مدى تحقيق المساواة في فرص العمل



ضعف التمكين الاقتصادي لبعض الفئات وعلى رأسها المرأة (المشاركة في: الملكية + المناصب القيادية + العمل بدوام كامل) وذوي الهمم (مدى مشاركتهم في الوظائف القيادية ومرتفعة المهارة)

تم تقسيم بدائل السياسات المقترحة إلى ثلاثة جوانب أساسية، يحتوي كل جانب على مجموعة من السياسات التي يتم المفاضلة بينها

Σ

بدائل
السياسات
المقترحة

٣

السياسات المتعلقة
بالتنسيق بين
الطلب و العرض
على النحو الذي
يخفض من تكلفة
المعاملات للعامل
وصاحب العمل

٢

السياسات
المتعلقة بخلق
الطلب على
العمل سواء
داخل مصر أو
خارجها

١

السياسات المتعلقة
بعرض العمل بالشكل
الذي يحقق الانسجام
مع اتجاهات الطلب
المحلي والخارجي
الحالية.



جانب التنسيق

التوجيه والاستشارة المهنية.

خدمات التوظيف والوساطة



جانب العرض

تفعيل التدريب الفني والمهني أثناء
الدراسة.

التوسع في التدريب الفني والمهني بعد
سنوات الدراسة.

تفعيل الاعتماد القومي للمهارات.



جانب الطلب

تفعيل دور برامج دعم التوظيف .

تشجيع ريادة الأعمال والمشاريع
الصغيرة والمتوسطة خاصة العاملة في
قطاع الصناعة.

تفعيل التعاون الإقليمي والدولي في مجال
الهجرة.

تم تقييم بدائل السياسات وفق مجموعة من المعايير، وتم إعطاء كل سياسة قيمة في كل معيار من بين ثلاث قيم:

- 1 (ضعيف)
- 2 (متوسط)
- 3 (ممتاز)

ثم ترجيح السياسة صاحبة أكبر مجموع في كل جانب من الجوانب الثلاثة: الطلب والعرض والتنسيق بينهما

معايير سياسية

- الأثر في الأجل القصير
- التكامل مع السياسات الأخرى

معايير اقتصادية

- تراكم رأس المال البشري
- التكلفة

الاستدامة

- مدى استدامة العوائد من السياسات في الأجل الطويل

مع خالص الشكر